

كردستان العراق يقاسم الدولة المركزية أزمتهما الخانقة بعد أن شاركها فشلها وفسادها

أزمة مالية حادة ذات تبعات اجتماعية وسياسية



كساد كبير

بتحسين الأوضاع الاقتصادية وبناء مشاريع كبيرة كالسدود والطرق وسكك الحديد، ودعت المستثمرين الأجانب إلى المشاركة في المشاريع.

في هذا الوقت، ينفذ صبر الصناعيين المحليين الذين يواجهون منافسة يومية حادة بوجه منتجات تغرق الأسواق تصل من تركيا وإيران، الجاريتين اللتين تنخفض عملتهما بشكل متواصل فيما لا يزال الدينار العراقي محافظاً على قيمته مقابل الدولار.

ويطالب بارز رسول المستثمر في الزراعة والصناعة وصاحب شركة للحديد يصل إنتاجها إلى خمسين ألف طن شهرياً، بغرض "زيادة في الضرائب الجمركية ومراقبة الحدود" للحد من تدفق المنتجات إلى البلاد، مشيراً إلى ضرورة دعم قطاع الزراعة.

ويقول رسول الذي قام قبل فترة قصيرة بتفكيك 50 بيت زراعية زجاجية لإنتاج الكيلوغرام من الخيار يكلفني 21 سنتاً، بينما يباع كيلو الخيار الإيراني أو التركي بـ13 سنتاً في أسواق إربيل.

ولم يصوت برلمان إقليم كردستان على موازنة منذ 2014، وبالتالي، من المستحيل معرفة عائدات المنافذ الحدودية أو النفط أو الضرائب، ولا حتى كلفة المصاريف.

وكمؤشر على تدهور الوضع الاقتصادي، خاطب رئيس وزراء الإقليم مسرور البارزاني مطلع أكتوبر بالبرلمان بهذا الخصوص، وذلك للمرة الأولى منذ تشكيل حكومته في يوليو 2019. وأكد أن الدين وصل إلى 28.4 مليار دولار، بينها تسعة مليارات دولار هي قيمة رواتب غير مدفوعة منذ عام 2014.

ولم تدفع حكومة الإقليم منذ يناير الماضي غير ستة رواتب شهرية لموظفي الدوائر المدنية، وقررت في يونيو الماضي أن تخفض بنسبة تصل إلى 21 في المئة الرواتب التي تتجاوز 250 دولاراً.

ويعد هذا انخفاض فاتورة الرواتب إلى 591 مليون دولار، لكن التراكمات مازالت متواصلة رغم تسلم الإقليم مبلغ 260 مليون دولار من الحكومة المركزية في كل شهر. وأصبحت رواتب الموظفين الحكوميين مشكلة أمام الحكومة المركزية في ظل عدم إقرار الموازنة حتى الآن.

ويتسلم الموظفون المدنيون في حكومتى الإقليم وبغداد، الرواتب منذ سنوات في ظل أزمة اقتصادية متصاعدة، لكن الموارد التي يعتمد عليها البلد أصبحت مهددة بالفناء، وفقاً للمعهد لندن للاقتصاد.

وأشار تقرير صادر عن المعهد إلى أن "الأحزاب السياسية المهيمنة على البلاد تكافئ الموالين لها بالرواتب، وتستخدم عقود المشاريع لإثراء رجال الأعمال المقربين منها. وفي المحصلة، أصبحت موازنة الوزارات تُسرق لتحقيق مكاسب حزبية وشخصية".

ويقول رئيس لجنة الاستثمار في إقليم كردستان محمد شمكري "نحن أغنياء عندما يكون سعر النفط مرتفعاً وفقراء عندما ينخفض"، مضيفاً "أنا لا اسمي هذا اقتصاداً صحياً".

ويتابع "من أجل تصحيح ذلك، قامت اللجنة بمنح 60 رخصة لمستثمرين موظف حكومي، أربعون في المئة منهم عناصر في الجيش والشرطة، وتكلف رواتبهم أكثر من 725 مليون دولار شهرياً.

قد تؤدي إلى انهيار اقتصادي وموجة جديدة من العنف" في البلاد.

ويرى الخبير الاقتصادي بلال سعيد أن كل ما يحدث من انهيار لاقتصاد كردستان اليوم، سببه عدم اعتماد سلطات الإقليم على نظام اقتصادي قابل للتطبيق من أجل ضمان الأرزهار على المدى البعيد.

ويقول سعيد لوكالة فرانس برس إن "موارد مالية كبيرة تحققت لكردستان؛ ميزانية مخصصة من حكومة بغداد وعائدات المنافذ الحدودية مع تركيا وإيران".

الأحزاب السياسية المهيمنة على العراق تكافئ الموالين لها بالرواتب وتستخدم عقود المشاريع لإثراء رجال الأعمال المقربين منها

ويضيف "لكن، بدلاً من استثمارها للبنى التحتية الزراعية والصناعية والصحية والسياحية، ركزت حكومة الإقليم على تطوير قطاع النفط فقط".

وكما هو الحال مع الحكومة المركزية، أدى توفير الوظائف في القطاع العام مع أعداد كبيرة منها دون جدوى، إلى حدوث تضخم. ويوجد اليوم في إقليم كردستان حيث يسكن خمسة ملايين شخص 1.2 مليون موظف حكومي، أربعون في المئة منهم عناصر في الجيش والشرطة، وتكلف رواتبهم أكثر من 725 مليون دولار شهرياً.

الفشل العام الذي طبع تجربة الحكم في العراق بعد سنة 2003 لا يستثنى إقليم كردستان الذي اختلفت أوضاعه جزئياً ولفترة محددة عن أوضاع الدولة المركزية، لكنه عاد أخيراً ليواجه مثلها تبعات الفساد وسوء التصرف بالموارد، وليرغمق معها في أزمة اقتصادية حادة ذات تبعات اجتماعية وسياسية مؤكدة.

أربيل (العراق) - عاد إقليم كردستان العراق، الذي اختلفت أوضاعه في أوقات سابقة عن أوضاع الدولة الاتحادية العراقية التي هو جزء منها بفعل استقراره السياسي والأمني، ليلتقي بها أخيراً عند منحى الأزمة الاقتصادية الحادة الناتجة عن نفس الأسباب لدى الطرفين، من شيوع كبير للفساد وسوء التصرف بالموارد ومن ارتهان كبير لموارد النفط.

وكما هي الحال في عموم العراق، تساهم الأزمة الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية في تآكل ثقة سكان الإقليم بالطبقة الحاكمة، وتصدد درجة الاحتقان في الشارع الذي أظهر في سنوات قليلة سابقة تحفزه للظواهر والاحتجاج بعنف على توسع رقعة الفقر وتردي الخدمات وتفشي ظاهرة الفساد والسطو على المال العام، وهي أوضاع لم تتحسن منذ ذلك الحين بل ازدادت سوءاً بفعل الأزمة الراهنة.

وأظهر تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية عودة سكان الإقليم الذي يتمتع بحكم ذاتي إلى الاعتماد على الزراعة التي تراجع العمل فيها بعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، عندما تشكلت حكومة للإقليم خصّ بميزانية كبيرة، فتوجه غالبية السكان إلى وظائف الدولة لضمان رواتب شهرية مجزية.

ونقلت الوكالة عن عبدالله حسن وهو مزارع في بلدة مير رستم شمال شرق أربيل قوله إنها المرة الأولى منذ سنوات التي يقطف فيها العنب من مزارع البلدة التي كانت مورداً رئيسياً للعيش إبان فترة الحصار الذي فرض على العراق خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وانتهى بالغزو الأميركي للبلاد وإسقاط نظام صدام حسين.

وفقاً للبنك الدولي، يواجه العراق هذا العام تدهوراً اقتصادياً بسبب اعتماد ميزانية البلاد على صادرات النفط.

وبالنسبة إلى إقليم كردستان العراق الذي يشهد خلافات مستمرة مع حكومة بغداد حول ميزانية الإقليم إثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتفتسي وباء كورونا، أصبح الوضع أكثر صعوبة.

ويحذر البنك الدولي من أن "نقاط الضعف الموجودة أصلاً في العراق

كورونا يبرز ملامح مقاربات خليجية جديدة لملف العمال الأجانب

مسقط - تدرس سلطنة عمان خطة جديدة لإحلال المواطنين العمانيين محل العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة، وذلك في وقت بدأت تبرز فيه ملامح مقاربة جديدة لملف العمال الأجانب في منطقة الخليج، كإحدى النتائج الجانبية لجائحة كورونا وما خلفته من آثار على اقتصادات المنطقة التي جلبت في سنوات الوفرة المالية والحبوكة الاجتماعية أعداداً كبيرة من هؤلاء العمال القادمين أساساً من بلدان آسيوية وأفريقية فقيرة، لكن تلك الأعداد لم تعد تناسب الأوضاع المستجدة مع الجائحة، فضلاً عن تزايد إقبال الشباب الخليجي على سوق العمل.

وفي قطر التي يوجد على أراضيها أكثر من مليوني عامل وافد جلب أغلبهم خلال السنوات الأخيرة بشكل سريع لاستخدامهم في المشاريع لإقامة منشآت كأس العالم في كرة القدم 2022، وعلى الرغم من الثراء الاستثنائي للدولة بعوائد الغاز الطبيعي، إلا أنها واجهت مشاكل في إدارة ملف هؤلاء الأجانب على أرضها وظهر عليها الارتباك من خلال الكثير من التقارير الصحافية والحقوقية التي تحدثت عن فشل السلطات القطرية في حماية الحقوق الأساسية لهؤلاء العمال من غذاء وسكن ورعاية صحية، بل إنهم لم تستطع حتى ضمان حقوقهم المالية من خلال تمكينهم من رواتبهم بانتظام ووفقاً لما تنص عليه عقودهم التي جلبوا على أساسها من بلدانهم الأصلية.

وتتوقع دوائر اقتصادية وحقوقية أن تشهد قطر خلال الفترة القادمة، ومع قرب اكتمال مشاريع كأس العالم وإطلاق النهائيات أكبر عمليةترحيل للأجانب وذلك لاتقاء الحاجة إلى غالبيتهم.

وفي سلطنة عمان لم تعد الظروف الاقتصادية والمالية للسلطنة تسمح باستقبال المزيد من العمال الأجانب الذين يشكلون بما يحولونه من أموال نحو بلدانهم الأصلية مصدر استنزاف لرصيد السلطنة من العملة. وتتحجج السلطنة بفعل الضغط المسلط على موازنتها بسبب جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط إلى الدين الخارجي لسد عجزها.

وقالت وكالة الأنباء العمانية الرسمية، الأربعاء، إن وزير العمل محاد بن سعيد باعوين بحث خطاً لإحلال المواطنين العمانيين محل العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة.

وعقدت الوزارة بالتعاون مع جهاز الاستثمار العماني لقاء مع الرؤساء التنفيذيين بالشركات الحكومية تونقت خلاله خطط الإحلال وأولوية توظيف العمانيين في المهن القيادية والإشرافية في الشركات الحكومية.

وتم خلال اللقاء استعراض سبل التعاون بين وزارة العمل والشركات الحكومية لتعزيز الإنتاجية ودعم تشغيل القوى العاملة الوطنية في جميع المستويات بشكل عام والاختصاصيين والفنيين بشكل خاص وبما يضمن تحقيق رؤية عمان 2040.

وبحسب وسائل إعلام محلية عمانية، فقد أبدى المسؤولون بالشركات الحكومية استعدادهم لتقديم خطط الإحلال ومتابعة تنفيذها بشكل حثيث لضمان توفير فرص عمل للقوى العاملة الوطنية والإسهام في استقرارها ودعم وتنمية وتوظيف سوق العمل.

ولكن طرد الأجانب من الكويت أصبح موضع تنافس، بل وتكسب سياسي من قبل العديد من النواب والسياسيين الكويتيين. ونقل عن رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الأمة الكويتي في مطلع يوليو، انتقاده للحكومة لعدم قيامها بما يكفي، وحجها على "تطهير" الوظائف الحكومية من الوافدين وترحيل 500 ألف عامل من ذوي الأجور المنخفضة. واستجابات الحكومة وأصدرت في نهاية شهر أغسطس الماضي مرسوماً يامر أولئك الذين تزيد أعمارهم عن

دول مصدرة لليد العاملة نحو الخليج من بينها مصر تراقب باهتمام تطور المعالجات الخليجية لملف العمال الأجانب

ولا تعتبر برامج إحلال المواطنين محل الأجانب في الوظائف ومناصب الشغل، جديدة على بلدان الخليج، حيث سبق أن وضعت تحت مسميات مشتقة من أسماء الدول السامية إلى تنفيذها مثل "العمونة" و"السعودة" و"الكويت"، وقد تم الدفع بها في إطار هدف أشمل يتصل بتعديل التركيبة السكانية عبر التحكم في العدد الكبير للوافدين، لكنها ظلت بطيئة التنفيذ ومؤجلة في كثير من الأحيان حيث لم تتوفر ظرفيات ضاغطة تعجل بتنفيذها مثل الظروف القائم حالياً.

وخلال السنوات الأخيرة أصبحت الكويت بسكانها الذين يساوي عدد الوافدين منهم أكثر من ضعف عدد المواطنين، من أكثر بلدان الخليج سعياً لمعالجة خلل التركيبة السكانية، وصولاً إلى إقرار قانون يوظف العملية ويضبطها الأمر الذي اقرب أخيراً من التحقق على أرض الواقع بموافقة مجلس الأمة (البرلمان) على مشروع قانون بشأن تنظيم التركيبة السكانية "بما يشمل معالجة اختلال التركيبة وضبط نسب العمال وتنظيم عملية وجودهم في البلاد على نحو لا يؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والخدمي".

وسيجبر التشريع الجديد، بحسب المطلعين على الشأن الكويتي، مئات الآلاف من العمال الأجانب على مغادرة الكويت، الأمر الذي سيطرح محاذير حقوقية كون الكثيرين ممن سيهجرون على المغادرة قضاوا سنوات طويلة في خدمة البلد وأسسوا حياتهم على عملهم هناك ولن يكون توفير بدائل في بلدانهم الأصلية أمراً متاحاً لأغلبهم.

لكن طرد الأجانب من الكويت أصبح موضع تنافس، بل وتكسب سياسي من قبل العديد من النواب والسياسيين الكويتيين. ونقل عن رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الأمة الكويتي في مطلع يوليو، انتقاده للحكومة لعدم قيامها بما يكفي، وحجها على "تطهير" الوظائف الحكومية من الوافدين وترحيل 500 ألف عامل من ذوي الأجور المنخفضة. واستجابات الحكومة وأصدرت في نهاية شهر أغسطس الماضي مرسوماً يامر أولئك الذين تزيد أعمارهم عن



لا سمك يوهب بالمجان.. تعلم صيده بات حتمياً

حرج جديد لطهران أمام المجتمع الدولي بسبب «سفيرها» المهرب إلى صنعاء

ولم تستبعد المصادر أن يكون وصول الضابط البارز في الحرس الثوري الإيراني والمسؤول عن عمليات فيلق القدس في اليمن قد تم في إطار صفقة سرية بين الحوثيين والإدارة الأميركية التي تسعى لاستثمار عملية تحرير الرهينتين واستعادة جثمان الجندي، في ملف الصراع المحتدم مع الديمقراطيين حول الانتخابات الأميركية.

ولفتت المصادر إلى تعمّد طهران تأخير الإعلان عن وصول إيرلو إلى صنعاء بعد الانتهاء من نقل أكثر من ألف أسير من طائرات صنعاء وعن وسيتون بواسطة طائرات الصليب الأحمر الدولي، بهدف الإيحاء بأن النذوب الإيراني لدى الجماعة الحوثية قد يكون وصل عبر إحدى تلك الرحلات.

الخاص إلى اليمن مارتن غريفث على تويتر، داعياً الإعلاميين إلى التأكد من المعلومات قبل نشرها.

لكن مصادر مطلعة كشفت لاحقاً لصحيفة "العرب" عن وصول إيرلو إلى صنعاء على متن طائرة عمانية قادمة من مسقط تحمل العشرات من جرحى الحوثيين.

وأشارت المصادر إلى احتمال وصول إيرلو من خلال وثيقة سفر مزيفة صادرة عن الجماعة الحوثية، حيث لم تخضع الطائرة العمانية للتفتيش من قبل التحالف العربي، كونها وصلت إلى مطار صنعاء في إطار تفاهات دولية ووساطات أفضت لإطلاق رهينتين أميركيتين لدى الحوثي، تم الإفراج عنهما بموجب الصفقة، إلى جانب تسليم جثمان جندي أميركي.

وكانت وزارة الخارجية الإيرانية قد أعلنت السبت الماضي وصول إيرلو إلى صنعاء بصفته سفيراً جديداً لإيران هناك، وأنه سيقدّم أوراق اعتماده إلى ما يسمى "حكومة الإنقاذ الوطني" التابعة للحوثيين.

لكن ما أثار الجدل بعد ذلك هو الطريقة التي وصل بها إيرلو إلى صنعاء في ظل الرقابة التي يفرضها التحالف العسكري بقيادة السعودية بصرامة على منافذ المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين جواً وبراً.

وكان من السيناريوهات التي تم تداولها بشأن وصول الضابط الإيراني إلى صنعاء قيام الأمم المتحدة بنقله عن طريق الطائرات التابعة لها، وهو ما نفاه الحساب الخاص لمكتب المبعوث

واشنطن - اتهمت وزارة الخارجية الأميركية، الأربعاء، طهران بتخريب عضو في الحرس الثوري الإيراني إلى اليمن، تحت غطاء سفير لدى جماعة الحوثي التي تدير في العاصمة اليمنية صنعاء حكومة غير معترف بها دولياً.

وجاء ذلك في تغريدة للمتحدة باسم الخارجية الأميركية مورغان أورتاغوس عبر حسابها على تويتر قالت فيها "قام النظام الإيراني بتخريب حرس الثوري الإيراني عضو في الحرس الثوري الإيراني مرتبط بحزب الله اللبناني، إلى اليمن تحت غطاء سفير لدى ميليشيا الحوثي".

واعتبرت أن "نية النظام الإيراني استخدام الحوثيين لتوسيع نفوذه الخبيث واضحة"، مشددة على أنه "يجب على الشعب اليمني أن يقول لا لإيرلو وإيران".